الفصل الثامن

الأعمدة السبعة لتطوير مناهج التعليم الجامعى(*)

- تمهيد
- تطوير مناهج التعليم الجامعى.. لماذا؟.
- أعمدة تطوير مناهج التعليم الجامعى:
  - المعرفة العلمية.
  - الفنون
  - التكنولوچيا
  - الثقافة.
  - الإدارة.
  - الأستاذ.
  - الطالب
- خاتمة.
- المراجع.

(*) المؤتمر القومى الثامن لمركز تطوير التعليم الجامعى (جامعة عين شمس): مخرجات التعليم الجامعى فى ضوء معطيات العصر، ١٣ ـ ١٤ نوفمبر ٢٠٠١.

تمهيد:

رغم أن التعليم الجامعى، هو الإمتداد الطبيعى للتعليم الثانوى (العام أو الفنى)، فإن طبيعته وهويته وتركيبه وأهدافه ونظمه ومخرجاته.. إلخ، تتباين بدرجة كبيرة عن نظيراتها فى التعليم الثانوى (العام أو الفنى)، فى عديد من النواحي، مثل: الحرية الأكاديمية الممنوحة لأستاذ الجامعة، والنظم واللوائح الإ دارية المنظمة للعمل، ومتطلبات البحث العلمى، وإعداد الطالب علمياً وتقنياً ومعرفياً وثقافياً وفكرياً واجتماعياً ووظيفياً.. إلخ، والأدوار التى يمكن أن تقوم بها الجامعة فى خدمة المجتمع،.. إلخ.

ومن المسلم به أن مناهج التعليم الجامعى، تسهم فى تحديد مكانة المجتمع العلمية والتقنية، وفى إعداد الأفراد ذوى العقول القوية، وفى وضع تصور لحل المشكلات المجتمعية،.. إلخ، لذا يكون من المهم إخضاع مناهج التعليم الجامعى للتطوير المستمر والمتواصل.

وما تقدم، ليس المبرر الوحيد لتطوير مناهج التعليم الجامعى بصفة دورية، وإنما الثورات التى تحققت فى العلم، والتقدم التقنى المذهل لمخرجات تلك الثورات، تجعل هذا التطوير ضرورة لازمة وواجبة، لتلمس موقعنا على خريطة الحداثة، فى مجتمع المعرفة.

ولتحقيق ذلك التطوير بكفاءة، ينبغى تحديد أعمدة تطوير مناهج التعليم الجامعى، والتأكد من قوة وسلامة هذه الأعمدة، وذلك ما تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيقه.

تطوير مناهج التعليم الجامعى.. لماذا؟

هناك من يزعم بأنه: «ليس فى الإمكان أحسن مما كان». هذه مغالطة كبرى فطالما الحياة مستمرة، فإن العالم يشهد يومياً العديد والعديد من الانجازات فى شتى المجالات. وإذا خصصنا الحديث عن العلم كمثال، فإننا نجد نظريات قديمة أفل نجمها، وأحياناً سقطت أو إختفت لتظهر محلها نظريات أخرى مخالفة تماما. وهذا

الأمر، لا يقتصر على العلم التطبيقى فقط، بل أصاب العلم النظرى، أيضا. والدليل، أن السنوات الأخيرة من القرن الماضى، شهدت بزوغ ثلاث ثورات علمية، هى: الثورة المعلوماتية، والثورة البيوجزيئية، وثورة الكم[١].

ومن المتوقع، أين يكون «التلاقح بين هذه الثورات الثلاث هى الملمح الرئيسى من ملامح كل ما سيحدث من تطور علمى وتكنولوجى مذهل سيشهده البشر خلال القرن الحادى والعشرين»[٢].

وكمثال آخر، فإن الانفجار المعلوماتى الذى شهدته الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، صاحبه إمكانية نقل المعرفة من مكان لآخر، عن طريق شبكات إنترنت. ونتيجة طبيعية لذلك، بات أستاذ الجامعة أو الباحث أو الطالب، على السواء، مطالبون بمعرفة الجديد والحديث فى مجالاتهم. أيضا، لا يستطيع أى فرد أن يقول الآن: «هذا أقصى ما يمكن عمله، لأننى غير قادر، ولم أحصل على غير ذلك»، فالمعرفة متوفرة ومتجددة، ويستطيع الفرد أن ينهل منها ما يشاء، لدرجة أنه ظهر مصطلح جديد، يعرف بالإعياء المعلوماتى.

إن السمة الأكيدة لعالمنا المعاصر، فى أغلب مناحيه، هى التغيير وليس التغير، ولهذا يكون من المهم جداً، تطوير مناهج التعليم الجامعى بصفة دورية، وخاصة أن الجامعة لها دور القيادة والريادة معاً، فى تأكيد أو عدم تأكيد القيم المادية والمعنوية، التى يمكن أن تسود المجتمع.

ومن خلال الإحتكاك المباشر مع بعض أعضاء هيئة التدريس فى الكليات الجامعية، نستطيع أن نقول بدرجة كبيرة من الثقة، أن ما يقوم بعضهم بتدريسه متوارث من أجيال سابقة، وعقيم الفاعلية، وخاصة ما يظهر فى صورة مذكرة دراسية أو كتاب القسم. هذا الأمر مرفوض، لأنه من غير المقبول منطقياً أن يقوم الطالب بدراسة مذكرة بعينها، ثم يقوم نفس الطالب ـ بعد تعيينه فى الجامعة والحصول على درجة الدكتوراة ـ بتدريس نفس المذكرة، وكأن المعارف والمعلومات الجديدة قد نضب معينها، وكأن المعرفة وقفت عند حدود بعينها.

ان تطوير مناهج التعليم الجامعى، مسئولية قومية، وواجب أخلاقى، إذا أردنا للتعليم أن يأتى بثماره المرجوة، وإذا أردنا للمجتمع أن ينمو، وأن يتقدم. إننا مطالبون اليوم، عن أى وقت مضى، بتكثيف قدراتنا، وإطلاق المارد من داخلنا، من أجل الخروج من غيبوبة «الاسترخاء»، التى يعيش فيها بعض أساتذة الجامعات حالياً، وخاصة بعد أن اتضحت الصورة وسقطت الأقنعة وإنكشف الزيف، عن حقيقة مؤلمة للغاية، وهى: إن غالبية المناهج ـ وليست كلها ـ التى يتم تعليمها فى الجامعة، لاتواكب التحديات التى أفرزتها الثورات التى تحققت فى العلم النظرى والتطبيقى، على السواء. كما أن النسبة الأكبر لتلك المناهج، تمثل هواجس فكر وغيبوبة وهم، لايصلحان للتعامل فى مجتمع المعرفة.

والسؤال: كيف يمكن تطوير مناهج التعليم الجامعى؟

إن الخطأ المألوف والمعتاد، عندما نتحدث، أو نحاول العمل فى تطوير المناهج، يتمثل فى التمركز والتمحور فى عناصر المنهج، وهى: المحتوى ـ طريقة التدريس ـ الوسائل المعينة ـ أساليب التقييم، وكأنما المنهج بمعزل عن المنظومات الفرعية الأخرى لمنظومة التعليم، فى شكلها الأشمل والأعم.

ومن وجهة نظرنا، تقوم عملية تطوير مناهج التعليم الجامعى على أعمدة سبعة، سيتم تحديدها فيما يلى. ولكن، قبل هذا التحديد، يجدر الإشارة إلى:

* يمكن للآخرين إضافة أعمدة أخرى لها، إذا وجدوا أن الأعمدة السابقة غير كافية.
* إن أعمدة تطوير المناهج التى نقصدها، لا تعنى أسس بناء المنهج ـ وإن كان هناك تداخل بطريقة غير مباشرة بين تلك الأعمدة والأسس التى يجب مراعاتها عند بناء المنهج ـ وإنما هى المرتكزات والمنطلقات التى تظهر للعيان، بالنسبة لعملية التطوير المقصودة.
* ترتبط أعمدة تطوير مناهج التعليم الجامعى بأدوات وصل قوية، فتبدو وكأنها شبكة من العلاقات المترابطة، رغم أن كلا منها له إستقلاله النسبى.

وتتمثل الأعمدة السبعة لتطوير مناهج التعليم الجامعى، فى الآتى:

* المعرفة العلمية.

* الفنون.

* التكنولوجيا.

* الثقافة.

* الإدارة.

* الأستاذ.

* الطالب.

وننوه إلى أن المقومات الأربعة الأولى، رغم أنها من صنع الإنسان، فإن هذا الإنسان ليس من الضرورى أن يكون أحد أطراف العملية التعليمية فى الجامعة، كما هو الحال بالنسبة للمقومات الثلاثة الأخيرة.

وعلى الرغم من تداخل وتشابك المقومات السابقة، فإننا نتناول دراسة كل منها، على حدة، لمزيد من التوضيح والتفصيل لكل منها.

أعمدة تطوير مناهج بالتعليم الجامعى:

وهى تتمثل فى الأعمدة السبعة التالية:

(١) **المعرفة:**

تتمثل الملامح الرئيسة للمعرفة العلمية، فى الآتى:

- تبدأ بمشاكل عملية، ونظرية أيضا.

- تتضمن البحث عن الحقيقة، أى البحث عن نظريات تفسيرية صحيحة موضوعياً.

- تأخذ فى اعتبارها ان المعرفة البشرية ليست معصومة من الخطأ، لذلك فهى محل شك، ومن ثم لابد التمييز بوضوح بين بالحقيقة واليقين[٣].

ويجدر الإشارة إلى أن نظرية (زينوفانيس) تناولت موضوع (الحقيقة والمعرفة البشرية)، على النحو التالى:

ـ تتألف معرفتنا من عبارات.

ـ تكون العبارات إما صحيحة أو خاطئة.

ـ الحقيقة موضوعية: إنها تناظر محتوى العبارة مع الوقائع.

ـ حتى عندما نعبر عن أكمل حقيقة، فإننا لن نعرف ذلك ـ نعنى أننا أبداً لن نعرفها بيقين.

ـ لما كانت «المعرفة» بالمعنى المألوف للكلمة تعنى «المعرفة اليقينية»، فلا يمكن أن يكون ثمة معرفة، لن يكون سوى (المعرفة الحدسية)، «فكل شىء ليس إلا نسيجاً محبوكاً من التخمينات».

ـ لكنا نستطيع فى معرفتنا الحدسية أن نتقدم نحو شىء أفضل.

ـ المعرفة الأفضل هى الاقتراب الأفضل من الحقيقة.

ـ لكن تبقى المعرفة دائما حدسية ـ نسيجاً من التخمينات.

لقد كان (زينوفانيس) يفرق بوضوح بين الحقيقة الموضوعية وبين اليقين الذاتى. إن الحقيقة الموضوعية هى تناظر العبارة مع الوقائع، سواء عرفنا هذا ـ عرفناه بيقين ـ أو لم نعرف. وعلى هذا، فلا يجب أن نخلط بين الحقيقة وبين اليقين أو المعرفة اليقينية. إن من يعرف شيئاً بيقين هو من يعرف الحقيقة. لكن يحدث كثيراً أن يحدس أحدهم شيئاً دون أن يعرفه بيقين، ويحدث أن يكون حدسه صحيحاً فعلاً لأنه يناظر الوقائع(٤).

والسؤال: وماذا عن مجتمع المعرفة؟

فى مجتمع المعرفة، الذى سيسود نموذجه القرن الحادى والعشرين، حيث يتم تخليق صور شتى وأنماط متعددة من المعارف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجارية والزراعية والصناعية والطبية والفنية.. إلخ، سيكون للعلم يد

المبادأة فى صنع نموذج هذا القرن، ومن العبث أن نعتقد إمكانية قيام مجتمع المعرفة، دون وجود مناهج تعليمية تعلمية متقدمة، كأداة لها مصداقيتها الكاملة فى تطوير منظومة التعليم.

وفى مجتمع المعرفة، يرتبط النشاط الذهنى بالتحقيق العملى، على أساس «إن تكوين وتطوير المعرفة العلمية يفترضان نشاطاً معيناً يؤديه الفكر فى مجال البحث العلمى. المعرفة لا تظهر ولا تتطور من تلقاء ذاتها، إنها تعد بفضل جهود معينة للناس المشتغلين فى مجال إنتاج الأفكار العلمية»(٥)، وبذلك تتجلى قوة المناهج التربوية فى مجتمع المعرفة، على أساس أنها الأداة الرئيسة فى إعداد الكوادر، ممن يعملون فى إنتاج الأفكار العلمية. أيضا، فى مجتمع المعرفة، مهما كانت المسائل التى يتم معالجتها فى فلسفة العلوم، فإن هذه المسائل تتداخل وتتشابك، لأن فروع العلوم ذاتها ـ على الرغم من استقلاليتها ـ ترتبط معاً بوشائج نسب قوية، متينة الأساس، ناهيك عن أن العلم السهل البسيط، لم يعد له وجود اليوم فى مجتمع المعرفة. ولذلك، إنعكس هذا الأمر على بنية وتركيب المناهج التربوية، فظهر الاتجاه التكاملى فى تنظيم المنهج، الذى يحاول ربط المواد الدراسية المختلفة تحت مظلة واحدة، كما إنعكس على محتوى المناهج التربوية، بحيث باتت تتضمن المواد العلمية المتقدمة، وخاصة فى وجود الكمبيوتر والإنترنت كتقنيتين فاعليتين.

أيضا، من المسلم به، أن العلم هو البحث عن الحقيقة، وهدفه هو الاقتراب من الحقيقة. «والعمل فى العلم هو الفرض، هو النظرية؛ وهدف النشاط العلمى هو الحقيقة، أو الاقتراب من الحقيقة، والقوة التفسيرية. وهذا الهدف ثابت إلى حد بعيد. ذاك هو السبب فى وجود التقدم، تقدم قد يمكث قرونا: تقدم نحو نظريات أفضل وأفضل»(٦).

ويجدر الإشارة إلى أن الأدب يعتمد ويقوم على النقد الذاتى الخلاق للفنان. وهذا، أيضا، موجود بالنسبة للعلم، بجانب النقد المشترك. فإذا أخطأ العالم ـ وذلك لايحدث كثيراً ـ فإن غيره من العلماء يكتشفون ذلك الخطأ. بمعنى؛ منهج العلم ذاتى

النقد وتبادلى النقد آنياً، حيث يتم نقد أية نظرية علمية فى ضوء ما أحرزته فى البحث عن الحقيقة، وذلك يجعل النقد عقلياً.

ولمزيد من التوضيح لما تقدم، يقول (بوبر):

«يعرف العالم هذا، ويعرف أن تخيلاته وحدسه بل وحتى إحساسه بالشكل، كثيراً ما تضلله ولا تقوده إلى هدفه؛ إلى اقتراب من الحقيقة أفضل. ذلك هو السبب فى الأهمية القصوى للفحص النقدى الدائم فى العلم، الفحص الذى لا يقوم به مبدع النظرية وحده، وإنما أيضا غيره من العلماء. ليس فى العلم عمل كبير يرتكز فحسب على الإلهام والاحساس بالشكل»(٧).

وتتجلى خطورة العلم فى أنه يمثل أهم أدوات التغيير المجتمعى، دون أن يعتمد ذلك على أحكام قيمية، بل على أساس إبراز مبررات التغيير نحو الأفضل. ومن هنا، يقوم العلم بدوره على الوجه الأكمل، إذا تحول إلى مكون عضوى من مكونات ثقافة المجتمع.

فى ضوء ما تقدم، وفى ضوء إختزال الفاصل الزمنى بين النظرية وتطبيقاتها التقنية، وفى ضوء ثورات العلم التى تحدث بإطراد، لدرجة أن الحديث عن علوم المستقبل، وليست العلوم المعروفة حاليا، بات مألوفاً ومطلوباً آنياً، يكون من الواجب النظر بعين الاعتبار لموضوع تطوير مناهج الجامعة، كقضية قومية ملحة، إذا كنا جادون فى تخريج أجيال قادرة على التكيف والعطاء، فى وجود هذا الزخم الهائل من النظريات العلمية المعروفة، ومن النظريات العلمية المتوقع تحقيقها فى القريب العاجل.

(٢)**الفنون:**

تنقسم المعرفة الإنسانية إلى علوم وفنون، ولكل منهما جانبين، أحدهما **نظرى** وهو العلم، والآخر **تطبيقى** وهو الفن.

ويتمثل **العلم** بمفهومه العام فى الحقائق التى إهتدى إليها العقل الإنساني، عن طريق التفكير والتجريب، فآمن بها، وإستخدمها فى شتى جوانب الحياة.

ويتمثل **الفن** فى شتى المهارات التثقيفية والخبرات الترويحية التى يحذقها الإنسان، ويتمكن منها عن طريق الاستعداد والممارسة.

وحيث أن العلوم مصدرها العقل والمنطق، بينما الفنون مصدرها الذوق والوجدان، وحيث أن أحكام العقل واحدة حيال جميع الحقائق، بينما تختلف أذواق الناس تجاه بعض الأمور الحياتية والجدلية والمعنوية. لذا، فحقائق العلم يقبلها الناس دون إختلاف، بينما أحكامهم تتباين بالنسبة لبعض الفنون.

وقد يفسر البعض ما تقدم بأن العلم والفن، يبدوان وكأنهما مختلفين، وليس بينهما علاقة دالة. ولكن الأمر ليس بمثل هذه الحدة، إذ إن العلم والفن فى حقيقة أمرهما غير منفصلين أو غير منعزلين، عن بعضهما. فالعلم له جانبه الجمالى، كما أن الفن له أصوله وأسسه العلمية، ناهيك عن أن قيمة الفن فى حياة الإنسان، لا تقل أهمية عن قيمة العلم نفسه.

فى ضوء ما تقدم، ينبغى أن يكون لمناهج التعليم الجامعى جانبها الفنى، إذ على أساس هذا الجانب، تتفجر طاقات الإبداع، عند المعلم والمتعلم، على السواء. لذلك، يكون من المهم، تلمس الجوانب الفنية فى مناهج التعليم الجامعى، وابرازها بما يخاطب المشاعر والأحاسيس عند الطلاب. أيضا، ينبغى ألا يقتصر الأمر على إدراك الجمال الفنى فى مناهج التعليم الجامعى، ولكن يجب إبراز قيمة الفنون ذاتها، لدورها الفاعل فى سمو الجانب الوجدانى ورفع شأن الروح، فى حياة الإنسان، عن طريق ممارسة ودراسة بعض ألوان الفنون المختلفة، وخاصة فى الأقسام العلمية، التى تقوم خطط الدراسة فيها على الحقائق الصماء، التى تخاطب العقل فقط، دون أن يكون للتذوق الفنى أى موقع فى تلك الخطط[٨]. وإذا كان البعض يقول أن الفنون هى مرآة تعكس حضارة الشعوب، فذلك صحيح بدرجة كبيرة، مما يستوجب وضع الفنون على قدم المساواة بالنسبة للعلوم البحتة والتطبيقية، فى خطط الدراسة بالجامعة.

(٣) التكنولوجيا:

أشار الحديث السابق إلى التضاؤل الزمنى بين نظريات العلم وتطبيقاته

التكنولوجية، وذلك يبرز الحاجة الماسة إلى تأهيل أجيال من الفنيين القادرين على التعامل مع التقانات الحديثة، حيث يتحقق الإبداع المستمر فى شتى منتجاتها.

ورغم أهمية الجانب المادى الملحوظ من التكنولوجيا، فى تقدم المجتمع، فإن الجانب المعنوى الذى يتمثل فى تكنولوجيا الفكر والفعل، لا يقل أهمية عن الجانب المادى. وفى هذا الصدد، يقول (أحمد شوقى) ما يلى:

«تعرف التكنولوجيا بكونها أحد المحددات الثقافية، التى لا يقل أثرها فى تشكيل حياة البشر عن الفلسفات والمعتقدات والنظم الاجتماعية والاقتصادية. أما مفهومها الشائع حاليا، فيقتصر لدى الغالبية العظمى على التمكن من طرائق التصنيع والانتفاع بها، مع التطبيق المنتظم للمنجزات العلمية فى الأغراض التطبيقية. وعلى ذلك، فالمفهوم الواسع يقترح معامله آليات اكتساب وابداع الفكر، وكذلك آليات انعكاس هذا الفكر بشكل متناغم أو متناقض مع السلوك والأفعال، من منطلق انها كلها تكنولوجيات يمكن العمل على تجويدها وتطويرها، وتعظيم قيمتها المضافة على أفعالنا، بشكل يساعد على زيادة كفاءة التصدى لمختلف المشكلات البشرية الخاصة والعامة»(٩).

إذاً، ينبغى أخذ المفهوم الواسع للتكنولوجيا فى تطوير مناهج التعليم الجامعى، وخاصة أن تطبيق الجانب المادى للتكنولوجيا يتحقق بدرجة ما، فى الكليات العملية، إذ نشاهد بعض التجهيزات المعملية الحديثة وبعض الآلات والمكائن المتقدمة، فى كليات: الهندسة والعلوم والطب.. إلخ.

وجدير بالذكر، إذا أردنا إحترام إنسانية الإنسان وآدميته، والنظر إليه كقيمة فاعلة، وليس كترس فى آلة، علينا تحقيق التكامل بين: (أ) منظومة: «الحق ـ الخير ـ الجمال)، (ب) منظومة: «الحرية ـ المساواة ـ الأخاء»، (جـ) منظومة: «الفلسفة ـ الفن ـ الأدب»، وذلك بجانب المنظومة الحديثة التى ظهرت نتيجة ظروف الزمان والمكان الحاليين، وهى منظومة: «العلم ـ التكنولوجيا ـ التنمية». ويمكن للمفهوم الواسع للتكنولوجيا ذاتها، تحقيق الهدف السابق النبيل، فى حالة أخذه كأحد أعمدة تطوير مناهج التعليم الجامعى.

(٤) الثقافة:

تسهم مناهج التعليم الجامعى ـ بوضعها الحالى ـ فى إزدواجية الثقافة، وتقسيمها إلى: ثقافة علمية وثقافة أدبية. وحيث أن الثقافة تخص الإنسان أولاً وأخيراً، وحيث ان الإنسان نفسه كائن حى، له وجود متكامل، بحيث لا يمكن فصل جسمه عن عقله، ولا يمكن وضع حدود فاصلة بين ميوله وحاجاته وانفعالاته واستعداداته.. إلخ، لذلك فإن التقسيم المصطنع للثقافة، فى صورته السابقة، غير مرغوب فيه.

ومما يؤكد ما تقدم، معادلة معنى الثقافة إلى معادلة معنى المعرفة، حيث نجد أنفسنا أمام المعادلة الرمزية ذات البناء الصورى، حيث العلم مدلول، والفن دالة، والتقدم مرجعهما.

إذاً، من منطلق ثقافة العلم نفسه، فإن الثقافة لا توصد بابها أمام العقل العلمى الموضوعى، المتساءل دوما، والمنقب بلا أناة، وبذلك تتحقق إمكانية ترتيب المسلمات من جديد، بهدف إقامة الآراء اليقينية، بدلاً من الآراء الظنية(١٠).

ويجدر التنويه إلى أن الإنسان الحر هو الأساس فى تقدم العلم، لذا ينبغى على الإنسان أن يعمل فى كنف مؤسسة علمية ثقافية، وأن يكون هو نفسه مثقفاً.

«والحقيقة، الثقافة ـ مهما كانت تعريفاتها أو توجهاتها ـ فإن تجلياتها تظهر واضحة فى تعريف الفرد بالتصورات المهمة عن المجتمع والتاريخ، وفى توعية الفرد بطبيعة تكوين وتركيب أو بنية الحياة الاجتماعية، التى تتجاوز مجال التفاعلات السياسية، إلى حدود وشروط ومضامين العلم الاجتماعى»(١١).

تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة، إن التزواج ـ بل التأومة ـ بين المعرفة والعلم والتكنولوجيا والثقافة، حقيقة واقعة، وليس فى ذلك أدنى غرابة، فإنها من صنع الإنسان، وتحقق مطالبه، فى الوقت نفسه، بدرجة تتوقف على وضعه الاجتماعى أو مستواه المادى. فإذا طبقنا ذلك على المتعلمين فى الجامعة، نجد أن الرباعية السابقة تهم مجتمع المتعلمين الحقيقيين، فى حياتهم الحالية والمستقبلية، وذلك ما يجب أن تراعيه مناهج التعليم الجامعى، وتأخذه فى إعتبارها.

(٥) الإدارة:

يتم إدارة التعليم الجامعى على الأسس التالية:

* يتم إختيار رئيس الجامعة بقرار جمهورى، ويتم اختيار النواب الثلاثة لرئيس الجامعة بقرار على مستوى رئيس الوزراء.

* يتم إختيار عميد الكلية بقرار من رئيس الجامعة، ويتم اختيار الوكلاء الثلاثة على أساس ترشيح العميد، وموافقة رئيس الجامعة.

* يتم إختيار رئيس القسم على أساس المنصوص عليه فى قانون تنظيم الجامعات.

* يتم اختيار أمين عام الجامعة على أساس موافقة رئيس الجامعة، ويتم اختيار أمين الكلية على أساس ترشيح العميد.

وهنا، يجدر الإشارة إلى وجهة نظرنا، فيما يختص بتعيين عمداءالكليات، إذ نشرنا فى مجلة **المصور**، مقالاً بعنوان: «تعيين العمداء.. مسألة ينبغى إعادة النظر فيها»[١٢]. والحقيقة التى لاجدال فيها، إن تعيين عميد الكلية من قبل رئيس الجامعة، يجعله منفذاً للسياسة التى يقرها رئيس الجامعة، كما يقيده بفكر ورؤية رئيس الجامعة بالنسبة لتسيير العمل فى الكلية.

وإذا كان تعيين رئيس الجامعة يتم بقرار جمهورى، فذلك قد يكون له وجاهته فى ظل الظروف الحالية التى تمر به الأمة. فمنصب رئيس الجامعة بات الآن منصباً سياسياً بالدرجة الأولى، فى وجود متغيرات عديدة ومتعددة، بعضها داخلى، والكثير منها خارجى.

وبصراحة، لا غرابة فى تعيين رئيس الجامعة، إذ إن ذلك يتحقق فى أعرق الجامعات: الأوروبية والأمريكية، على السواء.

وبالنسبة لمبررات أخذ الإدارة فى الجامعة أو فى الكليات الجامعية، كأحد الأعمدة السبعة فى تطوير مناهج التعليم الجامعى، فذلك يعود ـ بالدرجة الأولى ـ إلى التأثير الايجابى أو السلبى للإدارة فى تسيير العملية التعليمية داخل الكليات، وفى تحديد مدى إنفتاح أو إنغلاق الجامعة على المجتمع.

بمعنى، فى ظل استقلالية الفكر والفعل لأساتذة الجامعة، وفى ظل التحديث الشامل فى منهجية الإدارة، وإعطاء حريات أوسع وصلاحيات أشمل للأقسام العلمية، يمكن تطوير مناهج التعليم فى الجامعة، بما يتوافق مع متطلبات العصر.

(٦)الأستاذ:

وفى هذا الصدد نكتفى بما قاله (أحمد شوقى)، فى هذا الشأن، بدون تعليق: «تكثيف مفهوم الأستاذية، بحيث يقوم الأستاذ بدوره الريادى داخل المنظومة الجامعية. ولا يتم فى الظروف الحالية بنظام كنظام كراسى الأستاذية السابق، ولكن بالاعداد والتوظيف الجيدين والتقويم المستمر والتقدير المادى الملائم. بذلك تكون الأستاذية هدفاً أسمى وليست وسيلة لطلب القرب من غيرها!»(١٣).

(٧)الطالب:

عندما تحدث (كرين برينتون) منذ حوالى خمسين سنة مضت، عن مفهوم ودلالة كلمة حديث، ذكر: «ومن أهم وأوضح معالم ثقافتنا الحديثة الوعى بالجدة المشتركة، وبأسلوب حياة مغاير لأسلوب أسلافنا»(١٤).

ولنا أن نقارن بين واقع الحياة من خمسين سنة مضت، وواقع الحياة الآن، حيث تعقدت وتأزمت العلاقات الإنسانية حالياً، بسبب سيطرة وهيمنة الآلة على الإنسان، بحيث بات وكأن لا حول له ولا قوة. «إن علينا أن نحدد من الآن إجابة عن هذا التساؤل الضرورى: إلى أى مدى سنسمح للآلات أن تقوم بكل ما يمكن للإنسان أن يقوم به من عمل؟!.

فالإجابة عن هذا السؤال ستحدد الإجابة عن سؤال أكثر جوهرية بشأن المستقبل، وهو: هل سنكون سادة الآلات أم ستصبح الآلات هى سادتنا؟!.

إنها تساؤلات لا ينبغى أن تشغل بال العلماء فقط، لأن العلماء يعنيهم فى المقام الأول تحقيق أقصى استفادة من القوانين العلمية وتحقيق أكبر قدر من النتائج العلمية الناجحة المترتبة على اكتشافاتهم والتكنولوجيات القائمة عليها، ومن ثم ينبغى أن

تشغل هذه التساؤلات عقول كل البشر، خاصة من يملكون القدرة الفكرية على التأثير فى التوجهات العلمية للتقدم البشرى، ولا شك أن على رأس هؤلاء يأتى الفلاسفة، وبعض العلماء الذين لا يزالون يملكون العقلية الشمولية القادرة على التأمل والتفكير بصورة ايجابية لمصلحة الحفاظ على إنسانية الإنسان»(١٥).

إن ما تقدم، يشغل بال المتعلم، ويجعله يعيش مهموماً قلقاً متوتراً. وإذا أضفنا إلى ذلك، الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التى تعانى منها نسبة كبيرة من المتعلمين، نجد أن السواد الأعظم منهم، يعيشون فى أزمة حقيقية. وبالتالى، لا يعنيهم ـ من قريب أو بعيد ـ ما إذا كانوا يدرسون مناهج متطورة، وتناسب العصر، أم لا. المهم بالنسبة لهم النجاح، والحصول على الدرجة العلمية. وأحياناً يتحقق ذلك، عن طريق الضغط على أستاذ المادة لإختصار المقرر، وحذف أجزاء كبيرة منه. وفى مرات قليلة، عن طريق الغش، بواسطة قصاصات صغيرة من الورق، أو عن طريق الكمبيوتر وإنترنت (فى حالة التعليم عن بعد).

ولكى نواجه المعادلة الصعبة التى أظهرها الحديث آنف الذكر، ولكى يكون الطالب بالفعل أحد أعمدة تطوير مناهج التعليم الجامعى، علينا بنظام التكليفات، حيث تخصص فى لائحة جميع الكليات، بلا إستثناء، مادة دراسية تحت مسمى (تكليف)، ويخصص لها مائة درجة على الأقل، ويكون المطلوب فيها دراسة موضوع جديد فى مجال تخصصه، على شبكة إنترنت، فذلك يسهم فى إعداد المتعلم قوى العقل، القادر على التعليم والتعلم، وإستغلال طاقاته الإبداعية. أيضا، يكون ما تقدم مفيداً لكل من الأستاذ والطالب، فى عالم يموج بالمتغيرات العلمية، ويزخر بالانجازات التقنية.

***

خاتمة:

تطرقت هذه الورقة البحثية إلى موضوع: «الأعمدة السبعة لتطوير مناهج التعليم الجامعى»، حيث تتمثل هذه الأعمدة، فى: المعرفة العلمية، والفنون، والتكنولوجيا، والثقافة، والإدارة، والأستاذ، والطالب.

ويجدر الإشارة هنا إلى النقطتين المهمتين التاليتين:

* تمت دراسة الموضوعات السابقة بإختصار، إذ أن العرض التفصيلى لكل منها، يحتاج دراسات ودراسات. ورغم هذا الإختصار، فإن الرسالة المطلوب أن تصل، قد تحققت، إذ إن الهدف الرئيس لهذه الورقة البحثية، هو إلقاء الضوء على تطوير مناهج التعليم الجامعى، كمطلب قومى وحياتى، فى ضوء متطلبات العصر الحالى.

* إذا كنا حددنا أعمدة تطوير مناهج التعليم الجامعى بسبعة، فذلك ليس بنهاية المطاف، إذ يمكن للآخرين الإجتهاد، وإضافة أعمدة أخرى قوية ومتينة، تسهم فى تحقيق الهدف المقصود. أيضا، يمكن للباحثين أن تكون منطلقاتهم لتطوير مناهج التعليم الجامعى، مخالفة تماما لما جاء بهذه الورقة البحثية، ولا بئس فى ذلك، والمهم العمل من أجل تحقيق المنفعة الخالصة، بحيث تساير مناهجنا نظيراتها فى الدول المتقدمة، وبحيث تحقق مناهجنا مقاصدها المأمولة، بالنسبة للفرد والمجتمع، على السواء.

المراجـــع

(١١) ميتشيو كاكو، ترجمة سعد الدين خرفان، «**رؤى مستقبلية.. كيف سيغير العلم حياتنا فى القرن الواحد والعشرين**»، سلسلة عالم المعرفة (الكويت)، العدد ٢٧٠، يونيو ٢٠٠١.

(٢) مصطفى النشار، «التقدم العلمى ـ التكنولوجى يحدد صورة المستقبل»، **جريدة الأهرام** فى ٦/ ٩/ ٢٠٠١.

(٣) كارل بوبر، ترجمة أحمد مستجير، **بحثاً عن عالم أفضل**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ص ١٣ ـ ١٤.

(٤) **نفس المرجع**، ص ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٥) شفيريف، ترجمة طارق معصرانى، **المعرفة العلمية كنشاط**، موسكو: دار التقد م، ١٩٨٩، ص ٧٢.

(٦) كارل بوبر، **مرجع سابق**، ص ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٧) **نفس المرجع**، ص ٢٧٨.

(٨) مجدى عزيز إبراهيم، **الرياضيات واستخداماتها فى العلوم الإنسانية والنفسية والاجتماعية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩.

(٩) أحمد شوقى، **العلم.. ثقافة المستقبل**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ٢٢٨.

(١٠) مجدى عزيز إبراهيم، **التربية.. الثقافة.. العلم: ركائز فى بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠، ص٥٨.

(١١) .....، **رؤى مستقبلية فى تحديث منظومة التعليم**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، ص ١٥٦.

(١٢) .....، «تعيين عمداء الكليات.. مسألة ينبغى إعادة النظر فيها»، **مجلة المصور**، العدد ٣٨٠٢ فى ٢٢ أغسطس ١٩٩٧.

أيضا، جاء المقال السابق، فى المصدر التالى:

مجدى عزيز إبراهيم، **تطوير التعليم فى عصر العولمة**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١، ص ص ٨٤ ـ ٨٧.

(١٣) أحمد شوقى، **مرجع سابق**، ص ١٢٦.

(١٤) كرين برينتون، ترجمة شوقى جلال، **تشكيل العقل الحديث**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ١٦.

(١٥) مصطفى النشار، **مرجع سابق**.